

Distr.: General  
28 November 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة المستأنفة

مدينة بنما، ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة المستأنفة،  
المعقودة في مدينة بنما يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

إضافة

أولاً - مقدمة

١ - قرّر فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في الجزء الأول من دورته الرابعة، التي عُقدت في فيينا من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، أن يعقد دورة مستأنفة مدتها يوم واحد قبل نهاية هذا العام بغية مواصلة مداولاته.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢ - عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الرابعة المستأنفة في مدينة بنما يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣ - وترأس الدورة المستأنفة إغناثيو بايلينا رويث (إسبانيا)، نائب رئيسة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.



## باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- ٤- أقرّ فريق استعراض التنفيذ جدول الأعمال التالي لدورته الرابعة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣:
- ١- المسائل التنظيمية:
    - (أ) افتتاح الدورة؛
    - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
  - ٢- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
  - ٣- المساعدة التقنية.
  - ٤- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.
  - ٥- مسائل أخرى.
  - ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ.
  - ٧- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة.

## جيم- الحضور

- ٥- حضر الدورة الرابعة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنما، بنن، بوركينافاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، توغو، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،

- موزامبيق، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٦- ومثّل في الدورة المستأنفة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.
- ٧- ووفقاً للقاعدة ١ من قرار المؤتمر ٥/٤، المعنون "مشاركة الكيانات الموقّعة وغير الموقّعة والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية في أعمال فريق استعراض التنفيذ"، قرّر المؤتمر أنه يحقّ للدول الموقّعة أن تشارك في فريق استعراض التنفيذ.
- ٨- ومثّلت بمراقبين الدول التالية الموقّعة على الاتفاقية: ألمانيا، الجمهورية التشيكية، اليابان.
- ٩- ووفقاً للقاعدة ٣ من قرار المؤتمر ٥/٤، قرّر المؤتمر أن تُدعى الدول غير الموقّعة إلى حضور مداوالات فريق استعراض التنفيذ، شريطة أن تكون الدول المعنية قد أخطرت الفريق، عن طريق الأمانة، باعتمادها أو بقرارها التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، وفقاً للفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٦٧ من الاتفاقية.
- ١٠- ومثّلت دولة جنوب السودان، وهي دولة لها صفة مراقب.

## ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

### ألف- سحب القرعة

- ١١- أجرى الفريق سحب القرعة بخصوص كلٍّ من غينيا وكيريباس، اللتين أصبحتا طرفاً في الاتفاقية بعد إجراء عملية سحب القرعة في الجزء الأول من دورة الفريق الرابعة، التي عُقدت من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد اختيرت في سحب القرعة سانت لوسيا وموريتانيا كدولتين مستعرضتين لغينيا. كما اختيرت في سحب القرعة فانواتو وكوت ديفوار كدولتين مستعرضتين لكيريباس.

### باء- التقرير المرحلي

- ١٢- سلّط المتكلمون الضوء على فائدة عملية الاستعراض القطري، للدول المستعرضة والدول المستعرضة على حد سواء. وأثنوا على العمل الذي تقوم به الدول المشاركة في عمليات الاستعراض وعلى العمل الذي تضطلع به الأمانة؛ ورحب المتكلمون بازدياد عدد

عمليات الاستعراض الجاري اختتامها وبالوثائق التي يجري إعدادها بناءً على ذلك. واستذكر المتكلمون المبادئ التوجيهية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، وقدموا تفاصيل عن تجاربهم في عملية الاستعراض على المستوى الوطني. ونوه بعض المتكلمين بالتأثير الإيجابي الناتج عن توفر عملية استعراض شاملة للجميع وشفافة؛ كما أشار بعضهم إلى الطابع الحكومي الدولي الذي تنسم به الآلية. وعقب بعض المتكلمين على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة التي يُنظر إليها على أنها أداة مفيدة لجمع المعلومات عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وذكر أنه يمكن مواصلة تحسين القائمة المرجعية بتبسيطها وتقليصها مع الحفاظ على نوعية وعمق المعلومات والتحليلات التي تقدمها. وفي هذا الخصوص، حث بعض المتكلمين على توخي الحذر، وذكروا أن من اللازم التفكير بمزيد من التآني لدى تقييم نتائج الدورة الأولى بغية تحسين القائمة المرجعية. وقالوا إن ولاية الأمانة لا تتضمن محاولة تبسيط القائمة المرجعية للتقييم الذاتي بمبادرة منها. ولكن بعض المتكلمين الآخرين لم يوافقوا على هذا الرأي. وقدم إلى الدول مشروع مخطط لتسلسل الأسئلة في الفصلين قيد الاستعراض في الدورة المقبلة، للتعليق عليه، وذلك في الوثيقتين CAC/COSP/2013/3 و CAC/COSP/2013/CRP.6. وسلط بعض المتكلمين الضوء على السبل التي بالإمكان أتباعها بشأن متابعة نتائج دورة الاستعراض الأولى، وأيدوا مواصلة المناقشات بشأن الدروس المستفادة في فريق استعراض التنفيذ قبل بدء الدورة الثانية. وذكر بعض المتكلمين أن الأعمال اللازمة لتنظيم الدورة الثانية ما زالت في مرحلتها الأولية.

## جيم - محصلة الاستعراضات

١٣- رحّب المتكلمون بنوعية التقارير المواضيعية والإقليمية وبفائدتها المتزايدة للتحليل الذي يجريه الفريق للمسائل الموضوعية، وخصوصاً التحديثات الموجهة والممارسات الجيدة التي تأخذ في الحسبان توصيات الفريق السابقة. وذكر أن هنالك أمثلة إضافية على التنفيذ يمكن أن تكون مفيدة، على أن توضع في الاعتبار الطبيعة المواضيعية للتقارير وفقاً للإطار المرجعي (الفقرتان ٣٥ و ٤٤). ورئي أن تقديم تقارير منفصلة يمكن أن يبيّن بمزيد من الإيضاح الممارسات الجيدة، اعتماداً على التجارب والأمثلة على التنفيذ لدى بلدان مختارة، وهي تجارب وأمثلة تُقدّم على أساس طوعي. وذكر بعض المتكلمين أن توفير لحة إجمالية مواضيعية عن التوصيات التي تُقدّم في عمليات الاستعراض يمكن أن يثري بالمعلومات مداوات الفريق الموضوعية، وكذلك ضمناً في سياق متابعة عمليات الاستعراض والمساعدة التقنية، وطلبوا تقديم المزيد من التحديثات بخصوص التقارير المواضيعية والإقليمية، على غرار

المعلومات الحديثة التي توفرها في هذا الشأن الوثيقة المعنونة "حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي" (CAC/COSP/2013/CRP.7).

#### رابعاً- المساعدة التقنية

١٤- سلط المتكلمون الضوء على أن آلية استعراض التنفيذ هي أداة تساعد الدول الأطراف على استبانة وتسوية احتياجاتها وأولوياتها الخاصة بالمساعدة التقنية، وعلى تشجيع وتيسير تقديم تلك المساعدة، مما يُبرز أهمية المساعدة التقنية بالنسبة إلى عمل الآلية كعنصر مكتمل له. وجرى التنويه بدور الآلية الهام في التوصل إلى تحديد الاحتياجات الخاصة من المساعدة التقنية وفي توفير المعلومات اللازمة لتقديم الدعم على نحو مستديم ومتسق. وقال بعض المتكلمين إنهم سوف يرحّبون بالحصول على مزيد من المعلومات المفصلة على المستوى القطري من أجل تيسير تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية وتوفير الدعم. وجرى التنويه بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بوصفه جهة تقدم المساعدة التقنية، وخاصة في سياق متابعة عمليات الاستعراض. وأكد المتكلمون أهمية ضمان المتابعة الفعّالة لعمليات الاستعراض وطلبات المساعدة، على نحو يُشرك جميع الجهات المعنية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ومقدمي المساعدة. وأكدت مجدداً أهمية اتباع نهج قطري، من حيث المبادرة والتنفيذ، لوضع برامج لتقديم المساعدة التقنية على نحو متكامل ومنسق، بما يتماشى مع قرار المؤتمر ٤/٣. وفي هذا السياق، ضرب عدّة متكلمين أمثلة على المساعدة التقنية الناجحة التي تقدّمها جهات مانحة ثنائية ومنظمات متعددة الأطراف والمكتب، وتناولوا بالمناقشة تجاربهم في تقديم المساعدة التقنية. وأشار المتكلمون أيضاً إلى تأييدهم المستمر لأنشطة مكافحة الفساد والمساعدة التقنية التي يضطلع بها المكتب. وأعرب بعض المتكلمين عن تقديرهم لحلقات المناقشة التي سبق أن نظمتها الأمانة لتيسير مداورات الفريق بشأن المساعدة التقنية، وقالوا إنهم سوف يرحّبون بتنظيم حلقات مناقشة مماثلة خلال الدورات التي ستعقد في المستقبل.

#### خامساً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

١٥- قدّمت الأمانة معلومات محدّثة عن الميزانية تبين النفقات المتكبّدة حتى الآن بشأن السنوات الأربعة الأولى من عمل الآلية، والتقديرات المنقّحة بشأن السنوات الأربعة الأولى من عمل الآلية، وكذلك الموارد المتلقّاة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والمساهمات المقدمة من خارج الميزانية على السواء، والاحتياجات من الموارد للسنة الرابعة من عمل الآلية، والتدابير

المؤقتة بشأن الوفورات في التكاليف. وأوضح أحد الوفود أنه ينبغي مواصلة مناقشة مسألة تمويل الآلية بمعزل عن مسألة تمويل أنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى متابعة العمل على تلبية الاحتياجات المستبانة من خلال الاستعراضات القطرية.

## سادساً - اعتماد التقرير

١٦ - اعتمد فريق استعراض التنفيذ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ التقرير المعد عن أعمال دورته الرابعة المستأنفة.